



يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

"أن الأوان":

دعوة للحرية وللحكم الصالح في العالم العربي

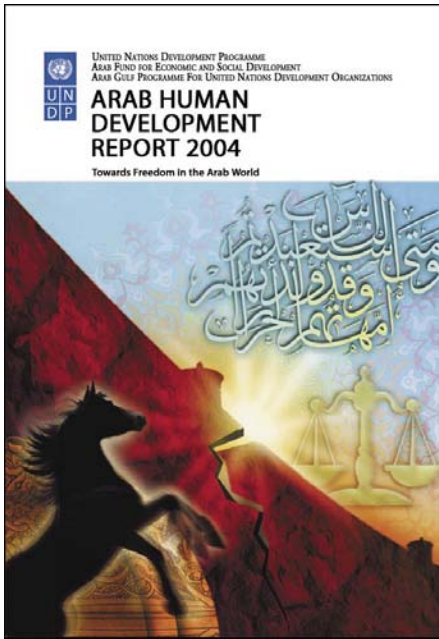
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينشر تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث

عمان، الأردن، ٥ إبريل/نيسان ٢٠٠٥ — يقوم تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث الذي أُشهر اليوم باستقصاء منهجي للأشواط التي قطعتها عملية التغير السياسي في العالم العربي، ويحث بإلحاح على التعجيل والإسراع في مسيرة الإصلاح الديمقراطي، ويطرح مقترحات محددة لإقامة مؤسسات إقليمية لحقوق الإنسان، ومجالس تشريعية قوية ومنتخبة انتخاباً حراً، وهيئات قضائية مستقلة كل الاستقلال.

ويطالب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤،

بصورة مفصلة ومقنعة، بالشروع في إصلاحات قانونية وسياسية بعيدة الأثر ترمي إلى ترسيخ القواعد المؤسسية للحرية، والحد من احتكار السلطة الذي يحظى به المنتفدون في أكثر بلدان المنطقة. وعلى الرغم من أن هذا المسعى يستلزم البدء بطائفة عريضة من الإجراءات التصحيحية، فإن واضعي التقرير يشددون على عدد من الاحتياجات الإصلاحية الفورية، ومنها:

- الاحترام الكامل للحريات/المفاتيح في مجالات الرأي، والتعبير، والتجمع.
- إنهاء جميع أنواع التهميش والتمييز ضد الجماعات الاجتماعية والأقليات.
- ضمان استقلال القضاء، ووقف المحاكمات العسكرية وجميع المحاكم "الاستثنائية" الأخرى.
- إلغاء "حالات الطوارئ" التي غدت من الملامح الدائمة للحكم في المنطقة.



www.undp.org/rbas/ahdr

وفي عرضهم الذي يغلب عليه طابع التقييم النقدي للتقدم على طريق الديمقراطية في العالم العربي، يعكف مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤ على تحليل جذور الحكم التسلطي في المنطقة، ويوجهون الدعوة إلى البدء بإصلاحات عاجلة. ويوضح التقرير أن الضغوط لتحقيق التغيير السياسي آخذة بالتصاعد داخل العالم العربي منذ عدة سنوات، ويحذر من أن الحكومات العربية ستواجه نهوضاً اجتماعياً "فوضوياً" ما لم تسارع إلى الإصلاح.

ويتساءل المؤلفون: "لماذا يقل التمتع بالحرية في البلدان العربية؟ وما الذي يفرغ المؤسسات الديمقراطية"، حين تتشأ في العالم العربي، من مضمونها الأصلي الحامي للحرية؟"

وخلافاً لما يدعيه بعض المراقبين الأجانب، فإن الإجابات عن مثل هذه التساؤلات ليست ثقافية، بل هي سياسية في جوهرها. وذلك ما يقطع به المؤلفون عندما يستشهدون بـ "حالات الطوارئ" التي فرضتها السلطات على أرجاء المنطقة عقوداً طويلة من الزمن، وبالقمع المنظم للمحاكم المستقلة والبرلمان، و بـ "المعايير المزدوجة" التي تستخدمها القوى الأجنبية، والتي يرى واضعو التقرير أنها ترضي، بل تشجع، الحكم التسلطي بغية تحقيق الاستقرار السياسي والوصول إلى إمدادات الطاقة.

ويحذر المؤلفون من أن استمرار أوضاع القمع في البلدان العربية قد يفضي إلى تفاقم الصراعات المجتمعية. وفي غيبة البدائل السلمية الفعالة لمعالجة المظالم وتحقيق التداول السياسي، يزيّن للبعض أن يعتنقوا الاحتجاج العنيف، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الاضطراب الداخلي. وقد يؤدي إلى تداعيات فوضوية. وإلى انتقال للسلطة في بلدان عربية، على أن مثل هذا الانتقال قد ينطوي على عنف مسلح، وخسائر بشرية لا يمكن القبول بها مهما صغر حجمها. كما أن نقل السلطة عبر العنف، لا يضمن أن أنظمة الحكم اللاحقة ستكون أقرب إلى عقول الناس وقلوبهم.

ويدعم هذا التقرير، الذي وضعته مجموعة من العلماء والباحثين المستقلين العرب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة التنموية.

وتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ هو الثالث في سلسلة التقارير الأربعة المزمع إصدارها. وقد عالج التقرير الأول (٢٠٠٢) التحديات الأكثر جسامة التي تواجه التنمية في اثنين وعشرين بلداً في العالم العربي في مطالع الألفية الثالثة. وحدد التقرير ثلاثة من وجوه القصور الرئيسية في مجالات المعرفة، والحرية والحكم الصالح، وتمكين النساء. وركز التقرير الثاني (٢٠٠٣) على فجوة المعرفة المتسعة في العالم العربي، ودعا إلى ردمها بالاستثمار المكثف في التعليم والبحث، وتوسيع آفاق الاستقصاء الثقافي، وتعزيز التفاعل مع الأمم الأخرى، وتحقيق الحريات الصحفية. ويأمل المؤلفون أن يؤدي هذا التقرير الثالث، الذي يقدم مسوحاً لجهود الإصلاح السياسي في المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى "إذكاء الحوار في المجتمعات العربية حول السبل الكفيلة بتعزيز الحرية وإقامة الحكم الصالح".

ويخلص المؤلفون في نهاية المقدمة التمهيديّة للتقرير إلى أنه قد "أن الأوان لتعويض ما فات. والأمل ألا تتأخر الأمة العربية مرة ثانية عن الإمساك بالمسار التاريخي المؤدي إلى الموقع الذي يليق بها، في عالم جديد شجاع ونبيل، تسهم في إقامته وتتمتع بالانتماء إليه".

تقدم حقيقي، ولكنه محدود

تعاقت بعد الفترة التي يغطيها هذا التقرير سلسلة من الأحداث المهمة، من بينها الانتخابات في العراق وفلسطين، والتعبئة السياسية المحلية في لبنان، والانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، والإعلان عن إصلاحات رئيسية في الانتخابات الرئاسية في مصر. على أن الضغوط للتغيير السياسي، كما يوضح التقرير، ما فتئت تتعاظم داخل المجتمع العربي، مع أنها حققت بعض التقدم الحقيقي. ومن بعض جوانب هذا التقدم اشتراك الناخبات والمرشحات في الانتخابات التشريعية في عُمان؛ وانتخابات رئاسية تنافسية على أساس التعدد الحزبي في الجزائر؛ وتأسيس مفوضيات عليا لحقوق الإنسان في مصر وقطر؛ وتبني مدونة جديدة للعائلة تصون حقوق المرأة في المغرب.

وتقول الدكتورة ريماء خلف الهندي، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لمكتب البلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشرق العام عن تقارير التنمية الإنسانية: "إن المشهد بدأ يلمح بحركة مستنيرة ترى أن لا محيد عن الانتقال إلى المجتمع الذي تتسبب فيه حقوق الإنسان، وتزدهر في أرجائه الحريات، وتتجذر فيه مفاهيم دولة الحق والقانون". وتضيف أن العرب يتحركون الآن بثقة أكبر في اتجاهات جديدة، وثمة إدراك قوي بأن طريق التغيير لا رجعة فيه - تغيير يقوده الشارع العربي، لا تغيير وافد من الخارج.

وينوه المؤلفون بالمبادرات الشجاعة لجماعات المجتمع المدني التي تصدرت الدعوات للإصلاح، أو نظمت العرائض والاحتجاجات السلمية المساندة لها، وأعربت عن الضيق من قسوة الرد الرسمي عليها. ويعرب التقرير عن الأمل في أن تعمل الحكومات العربية يداً بيد مع دعاة الإصلاح السلمي، لأن ذلك يمثل الحل الأمثل للتقدم الحقيقي نحو مستقبل أكثر استقراراً.

بيد أن معدلات التقدم العامة، كما يشير التقرير، ما زالت محدودة ومخيبة للأمل.

ويؤكد المؤلفون أن "ثمة بدايات إصلاح في أكثر من مجال من تلك التي يدعو لها التقرير الثالث، ولكنها ما زالت جنينية ومنتثرة. ولا مرأى في أن بعض الإصلاحات حقيقية وواعدة، إلا أنها لا ترقى في مجملها لمستوى القضاء على مناخ كبت الحرية المستقر". ويعرب كاتبو التقرير عن الخشية من "أن يبقى بعض هذه الإصلاحات معالجة سطحية تؤجل الإصلاح في الجذور، خاصة في منظور ضمان الحرية والحكم الصالح".

وانطلاقاً من نتائج استطلاع مكثف للرأي العام في خمسة بلدان عربية، يكشف التقرير عن إجماع عريض في الأوساط التي شملها المسح على ضرورة أن تتصدى الحكومات للفساد السائد، وتفتح قنوات الآليات السياسية فيها، وتوفر المزيد من الحريات الشخصية والسياسية لجميع المواطنين.

دولة الثقب الأسود

يرى واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية أن تمرکز السلطة في أيدي الجهاز التنفيذي، سواء أكان نظاماً ملكياً، أم ديمقراطية عسكرية، أم رأسيًا مدنياً منتخباً دون منافسة، قد خلق ما يشبه "الثقب الأسود" في قلب الحياة السياسية العربية في المنطقة.

ويرى هؤلاء أن "الدولة العربية الحديثة، بالمعنى السياسي، تقارب الظاهرة الفلكية المعروفة لنجوم منطقة تتكور على نفسها وتتحول إلى حقل جاذبية جبار لا يستطيع حتى الضوء أن ينفذ من إسهاره. وعلى

غرار الثقب الأسود، يتكور هذا الجهاز بدوره على نفسه ويضيق، ويتداعى بالتالي الفضاء المحدود المتاح للحركة حوله حتى يكاد يتلاشى".

كما تحوّل السلطة التنفيذية في "دول الثقب السوداء" هذه بين القضاء وحماية حقوق المواطنين. وعندما يحدث التناقض بين توجهات النظام السياسي المتحررة من الضوابط القانونية وبين القضاء المدعى باستقلاله في الدستور والقانون، فسرعان ما تعصف السلطة السياسية العربية باستقلال القضاء دون تردد".

ويضيف التقرير أن الفساد، الذي تجذّر وتمأسس في الحكم وقطاع الأعمال في المنطقة، يعزز بدوره ظاهرة "الثقب الأسود". وكذلك تفعل "المحسوبية" مهما تعددت مسمياتها؛ فهي تنفي روح السلبية والطاعة والخنوع للسلطة، مع عدم التسامح تجاه الرأي المخالف.

ويذهب واضعو التقرير إلى ما هو أبعد من ذلك: "إن الدول العربية لم تف بعد بطموحات الشعب العربي في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، وإن قامت فروق بين بلد عربي وآخر في هذا المضمار. بل هناك ما يشبه الإجماع على وجود خلل كبير في الأوضاع العربية، وعلى أن المجال السياسي، تحديداً، هو موطن هذا الخلل ومحوره".

ويشدد مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث على أنه لم يعد من الممكن الحفاظ على الوضع الراهن. وإذا لم يبادر العرب أنفسهم باتخاذ خطوات فعلية لإحداث التغيير، فإن القوى العالمية هي التي ستقتحم الساحة وتدير عملية التغيير من الخارج. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإضافة أو التداخل بين المبادرات الداخلية والخارجية قد تيسر سبل التعاون النافع بينها إذا ما توافرت عدة شروط منها:

- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع وضع حد لـ "المعايير المزدوجة" التي يرى المؤلفون أنها هيمنت على السياسات الغربية تجاه العالم العربي.
- القبول بحق العرب في أن يضعوا الإطار لرؤيتهم للحرية والحكم الصالح.
- الالتزام بنتائج المسارات الديمقراطية التي تعكس إرادة الشعب.
- الإقرار بحق جميع القوى المجتمعية في التنظيم والتنافس طالما أنها لا تلجأ للعنف أو تخل بالمسيرة الديمقراطية.
- المصادقة على العلاقة بين المصلحين العرب ومسانديهم الدوليين بوصفها علاقة شراكة لا وصاية.

العنف ضد المدنيين: الإرهاب والاحتلال

يرى التقرير أن ممارسات الاحتلال أضرت بالانضال من أجل الحرية والحكم الصالح حيث أتاحت لأنظمة الحكم العربية استمرار التذرع بالخطر الداهم الآتي من الخارج لتعطيل الإصلاح الديمقراطي أو تأجيله. "ومن ناحية أخرى، فإن ممارسات الاحتلال تخرج قوى الإصلاح العربية ذاتها، حيث تملي أولوية لمقاومة الاحتلال على جدول الأعمال الوطني، مضيفة من حيز العمل الإصلاحي الديمقراطي. كما أنها تقسح المجال لظهور قوى متطرفة لا تتورع عن الجنوح للعنف، تقوى بمقاومتها للاحتلال بأساليبه ذاتها، ولكنها تضيق في الوقت نفسه من فرصة الحرية في المجال العام في الوطن العربي، وتضعف من مبادرات الإصلاح الوليدة".

يؤكد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية أن إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء أمر مرفوض يثير بالغ الأسف. "وتنتهك الحق بالحياة أيضاً جماعات متطرفة من خلال التصفيات الجسدية والتفجيرات وتسويق العنف، كما أن المواجهات المسلحة التي تدور بين السلطات الأمنية والجماعات المسلحة تؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين تفوق نسبتها بينهم نسبتها بين المتقاتلين". وما زال الاحتلال الأجنبي، ولا سيما الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، يواصل انتهاكه لحرية الفلسطينيين الفردية والجماعية عن طريق الاغتيالات، والغارات على الأحياء المزدهمة بالسكان، والاعتقالات العشوائية، وتدمير المنازل، والإغلاقات المتكررة. وقد أسفر تدمير الإسرائيليين للمساكن بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ عن تشريد نحو ٢٤،٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة. وعلى مدى سنة واحدة بين شهري مايو/أيار ٢٠٠٣ و يونيو/حزيران ٢٠٠٤، سقط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ٧٦٨ فلسطينياً (٢٣% منهم من الأطفال) و ١٨٩ إسرائيلياً (٩ منهم من الأطفال). ونجمت أغلب الإصابات بين الفلسطينيين عن هجمات شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية غزة، بينما قتل أغلب الإسرائيليين عندما فجر فلسطينيون أنفسهم في مواقع مزدهمة داخل إسرائيل" وغني عن البيان، كما يؤكد واضعو التقرير أنه " لا يمكن الموافقة أو القبول بهدر الحياة البريئة".

ويوجه مؤلفو التقرير إدانة خاصة لاعتداءات الجماعات المسلحة ضد المدنيين غير المقاتلين في العراق، وكذلك الإصابات التي تلحقها في أوساط المدنيين قوات الاحتلال التي تقودها أميركا، وهي القوات التي يتهمها التقرير بالإخفاق في تأدية الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة جنيف بتوفير الأمن للمواطنين العراقيين. ويؤكد التقرير أن السلطات التي تتزعمها أميركا، بعد أن فككت الدولة العراقية القديمة، لم تحقق إلا أقل القليل لبناء دولة جديدة.

"إن الاحتلال نفي للحرية ولحق تقرير المصير، وهو بالتالي عقبة في سبيل التنمية". ويضيف تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث إن ممارسات قوانين الاحتلال، ولا سيما في فلسطين قد أنضبت الطاقات النضالية الساعية إلى تحقيق الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية على أكثر من وجه. فقد قدمت للأنظمة العربية ذريعة لإجراء العملية الديمقراطية أو التسوية فيها، عن طريق الاستشهاد بالتهديدات الخارجية، وأرغمت المصلحين العرب على التركيز على مقاومة الاحتلال، وتضييق الفضاء المتاح للإصلاحات الديمقراطية. كما أن هذه الممارسات شددت من شوكة الجماعات المتطرفة حتى ضاهت قوى الاحتلال عنفاً، مما زاد في تقليص الفرص لتحقيق مساحة أوسع للحرية في المجال العربي العام، وأسهمت في خنق مبادرات الإصلاح الطالعة".

غبار من "الحرب على الإرهاب"

يعتقد مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث أن الإرهاب هو من أخطر مخاطر هذا العصر، فيما يؤكدون على حقوق الحكومات ومسئولياتها لاتخاذ أشد الإجراءات لضمان حقوق مواطنيها. كما يشجبون الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠٤ ضد الأهداف المدنية في مراكش، والعربية السعودية، وتركيا، وإسبانيا.

فهذه الأعمال، في نظرهم، جرائم تمثل انتهاكاً صارخاً وعشوائياً لحقوق الناس الضحايا، بما فيها الحقوق الأساسية الجوهرية مثل حق الحياة وحق الصحة الجسدية والنفسية. وتترك هذه الأعمال غير المقبولة آثارها على الأطفال، والنساء والشيوخ الأبرياء بمختلف المعايير الإنسانية الكريمة وبشتى المبادئ الدينية. على أن واضعي التقرير يلاحظون أن "الحرب على الإرهاب" تمثل تهديداً للحرية والديمقراطية باعتبارهما الحل الأمثل على المدى العربية وما وراءها. فقد أكد زعماء الغرب مساندتهم للحرية والديمقراطية باعتبارهما الحل الأمثل على المدى البعيد لقضية الإرهاب، وسعى كثيرون منهم إلى التشدد في تشريعاتهم الأمنية. وكان من النتائج الجانبية المؤسفة التي حدثت في بعض الدول "أن غدا العرب، بصورة متزايدة، ضحايا للتنميط، ويخضعون للمضايقة بدرجات لا تتناسب فيها، أو يتعرضون للحبس دونما سبب بموجب تقييدات جديدة".

وفي الوقت نفسه، تذرعت حكومات عدة في العالم العربي بتخوفها من الإرهاب لتبرر فرض المزيد من القيود المتشددة على مواطنيها. "وتشهد المنطقة منذ بدء الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب أرقاما غير مسبوقة

في الاعتقالات، وتنتهك الضمانات القانونية للمجردين من حريتهم، ويتعرض كثير منهم لتعذيب وسوء المعاملة، ولا يكفل لهم حتى ضمان سلامتهم الشخصية في السجون والمعتقلات ومراكز الاحتجاز، ولعل مشكلة المفقودين في السجون هي من المآسي التي لا تزال تؤرق العديد من المواطنين في الدول العربية كافة. كما تهدر ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية، من خلال إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، واستخدام أشكال القضاء الاستثنائي المتعددة مثل محاكم الطوارئ، ومحاكم أمن الدولة والمحاكم الخاصة والمحاكم العرفية."

الحرية: أجندة التغيير

يشدد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية على العديد من القيود المفروضة على الحقوق الديمقراطية في المنطقة، ومن بينها:

• **القيود على حرية التعبير:** تفرض إحدى عشرة دولة عربية رقابة مسبقة على الصحف سواء قبيل النشر أو بعده. كما يفرض القانون قيوداً على نشر الصحف إلا بعد الحصول على ترخيص يُمكن للسلطة الإدارية أو التنفيذية أن تسحبه أو تهدد بسحبه للحيلولة دون تجاوز الصحيفة للخطوط المحظورة لحرية التعبير. ولا يرد في النص حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأخبار إلا في تشريعات خمس دول عربية هي الجزائر، ومصر، والأردن، والسودان، واليمن.

• **حالات الطوارئ:** أصبحت حالة الطوارئ دائمة مستمرة، دون وجود ما يستدعيها من أخطار، وتحول الاستثناء إلى قاعدة (كما هي الحال في مصر، والسودان، وليبيا). ومن شأن قوانين الطوارئ أن تجرد المواطن من كثير من حقوقه الدستورية مثل حرمة المسكن، والحرية الشخصية، وحرية الرأي، والتعبير والصحافة، وسرية المراسلات، والحق في التجمع، والحق في الاجتماع."

يؤكد مؤلفو التقرير على أن مفهومهم للحرية لا يشتمل على الحريات المدنية والسياسية فحسب (أي التحرر من القمع بصورة عامة) بل يغطي تحرير الفرد من جميع العوامل التي لا تتسجم ومفهوم الكرامة الإنسانية مثل الجوع والمرض، والجهل، والفقر، والخوف.

ولا شك أن موطن العلة في إخفاق الديمقراطية في العديد من الدول العربية لا يرجع إلى أصول ثقافية، بل إنه، كما يرى التقرير، يعود إلى التباين في البنى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي عملت على قمع القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة القادرة على استغلال أزمة الأنظمة التسلطية أو الشمولية لصالحها، أو إلغاءها كلياً. وأدى إقصاء هذه القوى إلى انتزاع زخم الاندفاع من الحركة الديمقراطية.

ويحث المؤلفون زملاءهم من المثقفين والنشطاء العرب إلى أن يتصدروا مسيرة الحرية والحكم الصالح. "ولعل العبء الأكبر في تحقيق هذا التحول يقع على عاتق النخب من مثقفين وناشطين سياسيين ومدنيين. والمطلوب منهم أن يشقوا لأنفسهم وللأمة طريقاً وسطاً بين الانصياع الغالب لسطوة أهل السلطة والثروة، وبين طريق اليأس والعنف الذي يجنح إليه كثير من الشباب الغاضب الذين سدت في أوجههم سبل التحرك السلمي الفعال".

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧-٩١٧+ ١ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويُوصل البلدانَ بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>



يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

"أن الأوان":

دعوة للحرية وللحكم الصالح في العالم العربي

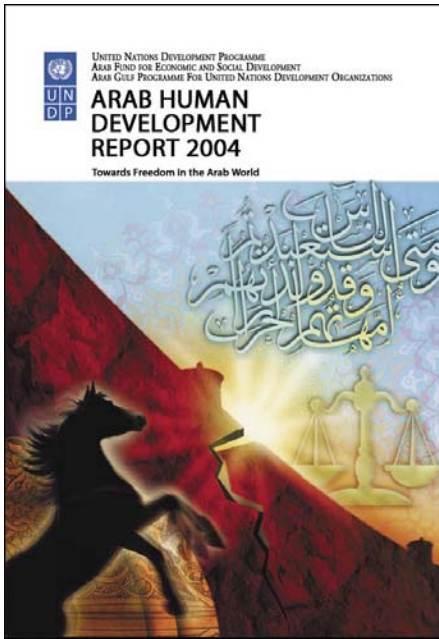
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينشر تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث

عمان، الأردن، ٥ إبريل/نيسان ٢٠٠٥ — يقوم تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث الذي أُشهر اليوم باستقصاء منهجي للأشواط التي قطعتها عملية التغير السياسي في العالم العربي، ويحث بإلحاح على التعجيل والإسراع في مسيرة الإصلاح الديمقراطي، وي طرح مقترحات محددة لإقامة مؤسسات إقليمية لحقوق الإنسان، ومجالس تشريعية قوية ومنتخبة انتخاباً حراً، وهيئات قضائية مستقلة كل الاستقلال.

ويطالب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤،

بصورة مفصلة ومقنعة، بالشروع في إصلاحات قانونية وسياسية بعيدة الأثر ترمي إلى ترسيخ القواعد المؤسسية للحرية، والحد من احتكار السلطة الذي يحظى به المنتفدون في أكثر بلدان المنطقة. وعلى الرغم من أن هذا المسعى يستلزم البدء بطائفة عريضة من الإجراءات التصحيحية، فإن واضعي التقرير يشددون على عدد من الاحتياجات الإصلاحية الفورية، ومنها:

- الاحترام الكامل للحريات/المفاتيح في مجالات الرأي، والتعبير، والتجمع.
- إنهاء جميع أنواع التهميش والتمييز ضد الجماعات الاجتماعية والأقليات.
- ضمان استقلال القضاء، ووقف المحاكمات العسكرية وجميع المحاكم "الاستثنائية" الأخرى.
- إلغاء "حالات الطوارئ" التي غدت من الملامح الدائمة للحكم في المنطقة.



www.undp.org/rbas/ahdr

وفي عرضهم الذي يغلب عليه طابع التقييم النقدي للتقدم على طريق الديمقراطية في العالم العربي، يعكف مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤ على تحليل جذور الحكم التسلطي في المنطقة، ويوجهون الدعوة إلى البدء بإصلاحات عاجلة. ويوضح التقرير أن الضغوط لتحقيق التغيير السياسي آخذة بالتصاعد داخل العالم العربي منذ عدة سنوات، ويحذر من أن الحكومات العربية ستواجه نهوضاً اجتماعياً "فوضوياً" ما لم تسارع إلى الإصلاح.

ويتساءل المؤلفون: "لماذا يقل التمتع بالحرية في البلدان العربية؟ وما الذي يفرغ المؤسسات الديمقراطية"، حين تتشأ في العالم العربي، من مضمونها الأصلي الحامي للحرية؟"

وخلافاً لما يدعيه بعض المراقبين الأجانب، فإن الإجابات عن مثل هذه التساؤلات ليست ثقافية، بل هي سياسية في جوهرها. وذلك ما يقطع به المؤلفون عندما يستشهدون بـ "حالات الطوارئ" التي فرضتها السلطات على أرجاء المنطقة عقوداً طويلة من الزمن، وبالقمع المنظم للمحاكم المستقلة والبرلمان، و بـ "المعايير المزدوجة" التي تستخدمها القوى الأجنبية، والتي يرى واضعو التقرير أنها تترضي، بل تشجع، الحكم التسلطي بغية تحقيق الاستقرار السياسي والوصول إلى إمدادات الطاقة.

ويحذر المؤلفون من أن استمرار أوضاع القمع في البلدان العربية قد يفضي إلى تفاقم الصراعات المجتمعية. وفي غيبة البدائل السلمية الفعالة لمعالجة المظالم وتحقيق التداول السياسي، يزيّن للبعض أن يعتنقوا الاحتجاج العنيف، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الاضطراب الداخلي. وقد يؤدي إلى تداعيات فوضوية. وإلى انتقال للسلطة في بلدان عربية، على أن مثل هذا الانتقال قد ينطوي على عنف مسلح، وخسائر بشرية لا يمكن القبول بها مهما صغر حجمها. كما أن نقل السلطة عبر العنف، لا يضمن أن أنظمة الحكم اللاحقة ستكون أقرب إلى عقول الناس وقلوبهم.

ويدعم هذا التقرير، الذي وضعته مجموعة من العلماء والباحثين المستقلين العرب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة التنموية.

وتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ هو الثالث في سلسلة التقارير الأربعة المزمع إصدارها. وقد عالج التقرير الأول (٢٠٠٢) التحديات الأكثر جسامة التي تواجه التنمية في اثنين وعشرين بلداً في العالم العربي في مطالع الألفية الثالثة. وحدد التقرير ثلاثة من وجوه القصور الرئيسية في مجالات المعرفة، والحرية والحكم الصالح، وتمكين النساء. وركز التقرير الثاني (٢٠٠٣) على فجوة المعرفة المتسعة في العالم العربي، ودعا إلى ردمها بالاستثمار المكثف في التعليم والبحث، وتوسيع آفاق الاستقصاء الثقافي، وتعزيز التفاعل مع الأمم الأخرى، وتحقيق الحريات الصحفية. ويأمل المؤلفون أن يؤدي هذا التقرير الثالث، الذي يقدم مسوحاً لجهود الإصلاح السياسي في المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى "إذكاء الحوار في المجتمعات العربية حول السبل الكفيلة بتعزيز الحرية وإقامة الحكم الصالح".

ويخلص المؤلفون في نهاية المقدمة التمهيديّة للتقرير إلى أنه قد "أن الأوان لتعويض ما فات. والأمل ألا تتأخر الأمة العربية مرة ثانية عن الإمساك بالمسار التاريخي المؤدي إلى الموقع الذي يليق بها، في عالم جديد شجاع ونبيل، تسهم في إقامته وتتمتع بالانتماء إليه".

تقدم حقيقي، ولكنه محدود

تعاقت بعد الفترة التي يغطيها هذا التقرير سلسلة من الأحداث المهمة، من بينها الانتخابات في العراق وفلسطين، والتعبئة السياسية المحلية في لبنان، والانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، والإعلان عن إصلاحات رئيسية في الانتخابات الرئاسية في مصر. على أن الضغوط للتغيير السياسي، كما يوضح التقرير، ما فتئت تتعاظم داخل المجتمع العربي، مع أنها حققت بعض التقدم الحقيقي. ومن بعض جوانب هذا التقدم اشتراك الناخبين والمرشحات في الانتخابات التشريعية في عُمان؛ وانتخابات رئاسية تنافسية على أساس التعدد الحزبي في الجزائر؛ وتأسيس مفوضيات عليا لحقوق الإنسان في مصر وقطر؛ وتبني مدونة جديدة للعائلة تصون حقوق المرأة في المغرب.

وتقول الدكتورة ريماء خلف الهندي، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لمكتب البلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشرق العام عن تقارير التنمية الإنسانية: "إن المشهد بدأ يلمح بحركة مستنيرة ترى أن لا محيد عن الانتقال إلى المجتمع الذي تتسبب فيه حقوق الإنسان، وتزدهر في أرجائه الحريات، وتتجذر فيه مفاهيم دولة الحق والقانون". وتضيف أن العرب يتحركون الآن بثقة أكبر في اتجاهات جديدة، وثمة إدراك قوي بأن طريق التغيير لا رجعة فيه - تغيير يقوده الشارع العربي، لا تغيير وافد من الخارج.

وينوه المؤلفون بالمبادرات الشجاعة لجماعات المجتمع المدني التي تصدرت الدعوات للإصلاح، أو نظمت العرائض والاحتجاجات السلمية المساندة لها، وأعربت عن الضيق من قسوة الرد الرسمي عليها. ويعرب التقرير عن الأمل في أن تعمل الحكومات العربية يداً بيد مع دعاة الإصلاح السلمي، لأن ذلك يمثل الحل الأمثل للتقدم الحقيقي نحو مستقبل أكثر استقراراً.

بيد أن معدلات التقدم العامة، كما يشير التقرير، ما زالت محدودة ومخيبة للأمل.

ويؤكد المؤلفون أن "ثمة بدايات إصلاح في أكثر من مجال من تلك التي يدعو لها التقرير الثالث، ولكنها ما زالت جنينية ومنتثرة. ولا مرأى في أن بعض الإصلاحات حقيقية وواعدة، إلا أنها لا ترقى في مجملها لمستوى القضاء على مناخ كبت الحرية المستقر". ويعرب كاتبو التقرير عن الخشية من "أن يبقى بعض هذه الإصلاحات معالجة سطحية تؤجل الإصلاح في الجذور، خاصة في منظور ضمان الحرية والحكم الصالح".

وانطلاقاً من نتائج استطلاع مكثف للرأي العام في خمسة بلدان عربية، يكشف التقرير عن إجماع عريض في الأوساط التي شملها المسح على ضرورة أن تتصدى الحكومات للفساد السائد، وتفتح قنوات الآليات السياسية فيها، وتوفر المزيد من الحريات الشخصية والسياسية لجميع المواطنين.

دولة الثقب الأسود

يرى واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية أن تمرکز السلطة في أيدي الجهاز التنفيذي، سواء أكان نظاماً ملكياً، أم ديمقراطية عسكرية، أم رأسيًا مدنياً منتخباً دون منافسة، قد خلق ما يشبه "الثقب الأسود" في قلب الحياة السياسية العربية في المنطقة.

ويرى هؤلاء أن "الدولة العربية الحديثة، بالمعنى السياسي، تقارب الظاهرة الفلكية المعروفة لنجوم منطقة تتكور على نفسها وتتحول إلى حقل جاذبية جبار لا يستطيع حتى الضوء أن ينفذ من إسهاره. وعلى

غرار الثقب الأسود، يتكور هذا الجهاز بدوره على نفسه ويضيق، ويتداعى بالتالي الفضاء المحدود المتاح للحركة حوله حتى يكاد يتلاشى".

كما تحوّل السلطة التنفيذية في "دول الثقب السوداء" هذه بين القضاء وحماية حقوق المواطنين. وعندما يحدث التناقض بين توجهات النظام السياسي المتحررة من الضوابط القانونية وبين القضاء المدعى باستقلاله في الدستور والقانون، فسرعان ما تعصف السلطة السياسية العربية باستقلال القضاء دون تردد".

ويضيف التقرير أن الفساد، الذي تجذّر وتمأسس في الحكم وقطاع الأعمال في المنطقة، يعزز بدوره ظاهرة "الثقب الأسود". وكذلك تفعل "المحسوبية" مهما تعددت مسمياتها؛ فهي تنفي روح السلبية والطاعة والخنوع للسلطة، مع عدم التسامح تجاه الرأي المخالف.

ويذهب واضعو التقرير إلى ما هو أبعد من ذلك: "إن الدول العربية لم تف بعد بطموحات الشعب العربي في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، وإن قامت فروق بين بلد عربي وآخر في هذا المضمار. بل هناك ما يشبه الإجماع على وجود خلل كبير في الأوضاع العربية، وعلى أن المجال السياسي، تحديداً، هو موطن هذا الخلل ومحوره".

ويشدد مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث على أنه لم يعد من الممكن الحفاظ على الوضع الراهن. وإذا لم يبادر العرب أنفسهم باتخاذ خطوات فعلية لإحداث التغيير، فإن القوى العالمية هي التي ستقتحم الساحة وتدير عملية التغيير من الخارج. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإضافة أو التداخل بين المبادرات الداخلية والخارجية قد تيسر سبل التعاون النافع بينها إذا ما توافرت عدة شروط منها:

- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع وضع حد لـ "المعايير المزدوجة" التي يرى المؤلفون أنها هيمنت على السياسات الغربية تجاه العالم العربي.
- القبول بحق العرب في أن يضعوا الإطار لرؤيتهم للحرية والحكم الصالح.
- الالتزام بنتائج المسارات الديمقراطية التي تعكس إرادة الشعب.
- الإقرار بحق جميع القوى المجتمعية في التنظيم والتنافس طالما أنها لا تلجأ للعنف أو تخل بالمسيرة الديمقراطية.
- المصادقة على العلاقة بين المصلحين العرب ومسانديهم الدوليين بوصفها علاقة شراكة لا وصاية.

العنف ضد المدنيين: الإرهاب والاحتلال

يرى التقرير أن ممارسات الاحتلال أضرت بالانضال من أجل الحرية والحكم الصالح حيث أتاحت لأنظمة الحكم العربية استمرار التذرع بالخطر الداهم الآتي من الخارج لتعطيل الإصلاح الديمقراطي أو تأجيله. "ومن ناحية أخرى، فإن ممارسات الاحتلال تخرج قوى الإصلاح العربية ذاتها، حيث تملي أولوية لمقاومة الاحتلال على جدول الأعمال الوطني، مضيفة من حيز العمل الإصلاحي الديمقراطي. كما أنها تقسح المجال لظهور قوى متطرفة لا تتورع عن الجنوح للعنف، تقوى بمقاومتها للاحتلال بأساليبه ذاتها، ولكنها تضيق في الوقت نفسه من فرصة الحرية في المجال العام في الوطن العربي، وتضعف من مبادرات الإصلاح الوليدة".

يؤكد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية أن إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء أمر مرفوض يثير بالغ الأسف. "وتنتهك الحق بالحياة أيضاً جماعات متطرفة من خلال التصفيات الجسدية والتفجيرات وتسويق العنف، كما أن المواجهات المسلحة التي تدور بين السلطات الأمنية والجماعات المسلحة تؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين تفوق نسبتها بينهم نسبتها بين المتقاتلين". وما زال الاحتلال الأجنبي، ولا سيما الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، يواصل انتهاكه لحرية الفلسطينيين الفردية والجماعية عن طريق الاغتيالات، والغارات على الأحياء المزدهمة بالسكان، والاعتقالات العشوائية، وتدمير المنازل، والإغلاقات المتكررة. وقد أسفر تدمير الإسرائيليين للمساكن بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ عن تشريد نحو ٢٤،٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة. وعلى مدى سنة واحدة بين شهري مايو/أيار ٢٠٠٣ و يونيو/حزيران ٢٠٠٤، سقط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ٧٦٨ فلسطينياً (٢٣% منهم من الأطفال) و ١٨٩ إسرائيلياً (٩ منهم من الأطفال). ونجمت أغلب الإصابات بين الفلسطينيين عن هجمات شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية غزة، بينما قتل أغلب الإسرائيليين عندما فجر فلسطينيون أنفسهم في مواقع مزدهمة داخل إسرائيل" وغني عن البيان، كما يؤكد واضعو التقرير أنه " لا يمكن الموافقة أو القبول بهدر الحياة البريئة".

ويوجه مؤلفو التقرير إدانة خاصة لاعتداءات الجماعات المسلحة ضد المدنيين غير المقاتلين في العراق، وكذلك الإصابات التي تلحقها في أوساط المدنيين قوات الاحتلال التي تقودها أميركا، وهي القوات التي يتهمها التقرير بالإخفاق في تأدية الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة جنيف بتوفير الأمن للمواطنين العراقيين. ويؤكد التقرير أن السلطات التي تتزعمها أميركا، بعد أن فككت الدولة العراقية القديمة، لم تحقق إلا أقل القليل لبناء دولة جديدة.

"إن الاحتلال نفي للحرية ولحق تقرير المصير، وهو بالتالي عقبة في سبيل التنمية". ويضيف تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث إن ممارسات قوانين الاحتلال، ولا سيما في فلسطين قد أنضبت الطاقات النضالية الساعية إلى تحقيق الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية على أكثر من وجه. فقد قدمت للأنظمة العربية ذريعة لإجراء العملية الديمقراطية أو التسوية فيها، عن طريق الاستشهاد بالتهديدات الخارجية، وأرغمت المصلحين العرب على التركيز على مقاومة الاحتلال، وتضييق الفضاء المتاح للإصلاحات الديمقراطية. كما أن هذه الممارسات شددت من شوكة الجماعات المتطرفة حتى ضاهت قوى الاحتلال عنفاً، مما زاد في تقليص الفرص لتحقيق مساحة أوسع للحرية في المجال العربي العام، وأسهمت في خنق مبادرات الإصلاح الطالعة".

غبار من "الحرب على الإرهاب"

يعتقد مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث أن الإرهاب هو من أخطر مخاطر هذا العصر، فيما يؤكدون على حقوق الحكومات ومسئولياتها لاتخاذ أشد الإجراءات لضمان حقوق مواطنيها. كما يشجبون الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠٤ ضد الأهداف المدنية في مراكش، والعربية السعودية، وتركيا، وإسبانيا.

فهذه الأعمال، في نظرهم، جرائم تمثل انتهاكاً صارخاً وعشوائياً لحقوق الناس الضحايا، بما فيها الحقوق الأساسية الجوهرية مثل حق الحياة وحق الصحة الجسدية والنفسية. وتترك هذه الأعمال غير المقبولة آثارها على الأطفال، والنساء والشيوخ الأبرياء بمختلف المعايير الإنسانية الكريمة وبشتى المبادئ الدينية. على أن واضعي التقرير يلاحظون أن "الحرب على الإرهاب" تمثل تهديداً للحرية والديمقراطية باعتبارهما الحل الأمثل على المدى العربية وما وراءها. فقد أكد زعماء الغرب مساندتهم للحرية والديمقراطية باعتبارهما الحل الأمثل على المدى البعيد لقضية الإرهاب، وسعى كثيرون منهم إلى التشدد في تشريعاتهم الأمنية. وكان من النتائج الجانبية المؤسفة التي حدثت في بعض الدول "أن غدا العرب، بصورة متزايدة، ضحايا للتنميط، ويخضعون للمضايقة بدرجات لا تتناسب فيها، أو يتعرضون للحبس دونما سبب بموجب تقييدات جديدة".

وفي الوقت نفسه، تذرعت حكومات عدة في العالم العربي بتخوفها من الإرهاب لتبرر فرض المزيد من القيود المتشددة على مواطنيها. "وتشهد المنطقة منذ بدء الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب أرقاما غير مسبوقة

في الاعتقالات، وتنتهك الضمانات القانونية للمجردين من حريتهم، ويتعرض كثير منهم لتعذيب وسوء المعاملة، ولا يكفل لهم حتى ضمان سلامتهم الشخصية في السجون والمعتقلات ومراكز الاحتجاز، ولعل مشكلة المفقودين في السجون هي من المآسي التي لا تزال تؤرق العديد من المواطنين في الدول العربية كافة. كما تهدر ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية، من خلال إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، واستخدام أشكال القضاء الاستثنائي المتعددة مثل محاكم الطوارئ، ومحاكم أمن الدولة والمحاكم الخاصة والمحاكم العرفية."

الحرية: أجندة التغيير

يشدد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية على العديد من القيود المفروضة على الحقوق الديمقراطية في المنطقة، ومن بينها:

• **القيود على حرية التعبير:** تفرض إحدى عشرة دولة عربية رقابة مسبقة على الصحف سواء قبيل النشر أو بعده. كما يفرض القانون قيوداً على نشر الصحف إلا بعد الحصول على ترخيص يُمكن للسلطة الإدارية أو التنفيذية أن تسحبه أو تهدد بسحبه للحيلولة دون تجاوز الصحيفة للخطوط المحظورة لحرية التعبير. ولا يرد في النص حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأخبار إلا في تشريعات خمس دول عربية هي الجزائر، ومصر، والأردن، والسودان، واليمن.

• **حالات الطوارئ:** أصبحت حالة الطوارئ دائمة مستمرة، دون وجود ما يستدعيها من أخطار، وتحول الاستثناء إلى قاعدة (كما هي الحال في مصر، والسودان، وليبيا). ومن شأن قوانين الطوارئ أن تجرد المواطن من كثير من حقوقه الدستورية مثل حرمة المسكن، والحرية الشخصية، وحرية الرأي، والتعبير والصحافة، وسرية المراسلات، والحق في التجمع، والحق في الاجتماع."

يؤكد مؤلفو التقرير على أن مفهومهم للحرية لا يشتمل على الحريات المدنية والسياسية فحسب (أي التحرر من القمع بصورة عامة) بل يغطي تحرير الفرد من جميع العوامل التي لا تتسجم ومفهوم الكرامة الإنسانية مثل الجوع والمرض، والجهل، والفقير، والخوف.

ولا شك أن موطن العلة في إخفاق الديمقراطية في العديد من الدول العربية لا يرجع إلى أصول ثقافية، بل إنه، كما يرى التقرير، يعود إلى التباين في البنى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي عملت على قمع القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة القادرة على استغلال أزمة الأنظمة التسلطية أو الشمولية لصالحها، أو إلغاءها كلياً. وأدى إقصاء هذه القوى إلى انتزاع زخم الاندفاع من الحركة الديمقراطية.

ويحث المؤلفون زملاءهم من المثقفين والنشطاء العرب إلى أن يتصدروا مسيرة الحرية والحكم الصالح. "ولعل العبء الأكبر في تحقيق هذا التحول يقع على عاتق النخب من مثقفين وناشطين سياسيين ومدنيين. والمطلوب منهم أن يشقوا لأنفسهم وللأمة طريقاً وسطاً بين الانصياع الغالب لسطوة أهل السلطة والثروة، وبين طريق اليأس والعنف الذي يجنح إليه كثير من الشباب الغاضب الذين سدت في أوجههم سبل التحرك السلمي الفعال".

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧-٩١٧+ ١ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدانَ بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>



www.undp.org/rbas/ahdr

يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

الدساتير العربية: حرية على الورق

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — يعتقد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ أن كثيراً من الحريات التي تمنحها الدساتير العربية سرعان ما تكبلها التشريعات التنظيمية المتشددة.

ويرى هؤلاء أن "الدساتير العربية تحيل إلى التشريع العادي لتنظيم الحقوق والحريات. غير أن التشريع العادي غالباً ما ينجح إلى تقييد الحق، بل مصادرته أحياناً، تحت ستار تنظيمه. وبهذا يفقد النص الدستوري على الحقوق والحريات، رغم قصوره أحياناً، كثيراً من جدواه، ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تتفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي، على الرغم من كونها لافئة فارغة من أي مضمون حقيقي".

حريات تُمنح، حريات تُقيد:

يورد التقرير عدداً من المجالات التي تتناقض فيها الحمایات الدستورية مع الممارسات الفعلية، ومنها:

- **حرية الاجتماع:** تنص أغلب الدساتير العربية على حرية الاجتماع، غير أن كثيراً من البلدان تحظر أو تقيد ممارسة الحق في الإضراب، والتظاهر، أو التجمع السلمي.
- **حرية الرأي والتعبير:** تنص الدساتير على حرية الفكر والرأي والمعتقد. غير أن التشريعات العربية، العقابية منها وغير العقابية، تحفل بالنصوص التي تنظر إلى النشر الصحفي والبت المسموع والمرئي وممارسة حرية التعبير عموماً على أنها أنشطة خطيرة تجدر إحاطتها بأسيجة قوية من المحظورات والقيود التي تفرض عليها جزاءات رادعة.
- **حرية الصحافة:** يمكن في أية دولة عربية حظر حرية الصحافة أو الانتقاص منها بترتيبات تتيح الرقابة قبل الطبع أو بعده؛ ولا بد من ترخيص الصحف؛ ويكفل القانون للصحفيين حق الحصول على المعلومات في خمسة بلدان فقط هي: الجزائر، ومصر، والأردن، والسودان، واليمن.
- **حق تشكيل الأحزاب السياسية:** يسمح من حيث المبدأ بتشكيل الأحزاب في أربع عشرة دولة عربية، على الرغم من أن القوانين تتشدد في إقامتها وتنظيم أنشطتها. ويحظر تشكيل الأحزاب السياسية في ليبيا وفي دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت وعمان).
- **منظمات المجتمع المدني:** من المتعذر إنشاء المنظمات غير الحكومية، إلا في المغرب ولبنان.
- **حق التقاضي الشرعي:** تدعم الدساتير العربية استقلال القضاء وحرمة، إلا أن السلطة التنفيذية تمارس وجودها الفعال المؤثر داخل أكثر الأجهزة القضائية، وبوسعها أن تلغي أحكاماً دستورية أخرى.

- **الحق في محاكمات عادلة:** تنص أغلب الدساتير العربية على ضمانات للمحاكمة العادلة في القوانين الجزائية وإجراءات التقاضي، غير أن نشطاء حقوق الإنسان كثيراً ما يقعون ضحايا في الفجوة القائمة بين هذه الضمانات المدونة على الورق، والواقع الذي تحكمه قوانين الطوارئ، والمحاكم العسكرية والمحاكم الخاصة.
- **تأخير المحاكمة والحرمان منها:** أدى الارتفاع الهائل في عدد القضايا المنظورة في المحاكم في بعض البلدان العربية إلى تأخير المرافعات، وعدم إصدار الأحكام – مما يثير المخاوف من أن يلجأ المتقاضون المُحَبَطون إلى العنف وأعمال الانتقام الفردية.
- **حقوق الإنسان العالمية:** يتضمن عدد من الدساتير العربية أحكاماً تخالف مبادئ حقوق الإنسان العالمية بصورة مباشرة، عندما تُحذف بعض هذه الحقوق والحريات بناء على أسس أيديولوجية أو لأسباب دينية.
- **إساءة استخدام الشريعة:** إن اعتبار الشريعة مصدراً من مصادر التشريع لا يمثل بحد ذاته انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان. غير أن التقرير يحذر من توجيه الخطاب إلى القاضي دون المشرع. "لأن إعطاء السلطة التقديرية للقاضي في تأويل النص الشرعي والاختيار بين أقوال الفقهاء في المجال الجنائي ينطوي على مساس بالانضباط القانوني اللازم للشرعية الجنائية. ويُشترط في ذلك كله الاستناد إلى كليات الشريعة ومقاصدها وتفسيراتها التي تتحاز للحرية والعدل والمساواة، وإغلاق الباب أمام الحكام المستبدين لئلا يتخذوا من الشريعة غطاء لممارسة الاستبداد".
- **الاحياز الأيديولوجي الدستوري:** تحظر بعض الدساتير الآراء أو الانتماءات السياسية المخالفة، كما في سوريا، حيث يؤكد الدستور قيادة حزب البعث للمجتمع والدولة، مما يعني عدم المشروعية الدستورية للتعددية السياسية.
- **حالات الطوارئ:** من أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان في العالم العربي سامح المشرعين العرب للسلطة التنفيذية بالإفراط في إعلان حالة الطوارئ، وإساءة استخدام ضمانات الحقوق والحريات الفردية، حتى أصبح هذا الوضع ترتيباً دائماً رغم زوال حالات الطوارئ التي استلزمت قيامه أول الأمر.

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالميَّة والقُطرية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>



يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

الفساد الراسخ يعوق سبيل الإصلاح

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — يطالب تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث ٢٠٠٤ بالتصدي للفساد واستئصاله من جذوره في البلدان العربية إذا ما أريد للمنطقة أن تقيم مؤسسات حرة وتطبق أحكام القانون. ويعتقد واضعو التقرير أن الفساد السياسي والاقتصادي هو من الشيع في المنطقة بحيث تظهر مسوخٌ أجريت عن الحرية في خمس بلدان عربية أن نحو ٧٠% من المشاركين في الاستطلاع يرون أن "البلد يدار لمصلحة قلة من المصالح المتنفذة".

ويرى التقرير أن الفساد يتخذ أشكالاً عدة، كبيرةً وصغيرةً. وفي (مسح الحرية)، "أفادت غالبية من المجيبين بعلمها عن دفع رشوة أو اللجوء لواسطة خلال العام السابق على وقت المسح"، إما للحصول على خدمات مشروعة يستحقونها، أو لتحاشي عقوبة من جانب السلطات".

ومظاهر الفساد واضحة للمواطنين، وخاصة قطاع الأعمال منهم، "حيث يشكو هؤلاء من أن أهل الحكم يحتكرون المجالات الاقتصادية المهمة إما مباشرة أو باعتبارهم "شركاء" لرجال الأعمال الناجحين. كما يتلقى المسؤولون وبناتهم عمولات طائلة عن العقود التي تبرمها الشركات الأجنبية والمحلية مع الدولة، بما في ذلك صفقات التسليح". ويؤكد التقرير أن الفساد مُستشرٍ في البلاد، وتقر الحكومات بذلك وتعترف، عن طريق الحملات الدورية لمكافحة الفساد.

دائرة مفرغة:

تقول ريما خلف الهندي، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام للمكتب الإقليمي للبلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "إن كان المطالبون بالحرية والمناضلون من أجلها يمثلون الأغلبية من أبناء هذه الأمة وبناتها، فإن العاملين على وأدها أشدُّ قوة، وأعظمُ بأساً وأكثرُ وسيلة. فهم لا يقتصرون على امتلاك أسباب القمع والتهميش والإفقار، بل إن لهم المنابر، والقدرة على تجنيد من يُخضعون النصوص للأهواء حمايةً لمصالح خاصة، ويلوون القواعد الفكرية من أجل النهي عن الحرية والتنظير لتغييبها".

ويخلص التقرير إلى أن زعماء البلاد، عندما يقبضون على زمام السلطة، يميلون إلى استخدام الهيئات القضائية من أجل تصفية الخصوم والمنافسين أو تطويعهم، أو حتى تأديب الأعوان المتمردين. ويرتبط ذلك بما اصطلح على تسميته "الفساد" الفساد المسكوت عنه"، "حيث يسمح للأنصار المقربين باستغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع، في حين يظل "تطبيق القانون" عليهم سلاحاً مشهراً لضمان استمرار ولائهم الكامل".

إن من شأن التلاعب بالقانون، كما يشدّد التقرير، أن يمهد السبل للفساد الاقتصادي، باعتباره النتيجة الطبيعية للفساد السياسي. ويكتسب مزور نتائج الانتخابات كلا من أدوات التزييف والمغانم الشخصية لأنفسهم على حد سواء.

الفساد: بين "البنوي" و "المنهجي"

إن الفساد "البنوي"، كما يقول كاتبو التقرير، هو واحد من مكونات السياسة المنهجية للدولة في العالم العربي. "وفي هذا النوع من الفساد، يعدّ استخدام المنصب العام وإساءة استخدامه من الأمور العادية، بل الضرورية في العرف العام السائد للنظام للمحافظة على استدامته. وذلك ما يميزه عن الفساد التقليدي الذي يمارسه مرتكبوه من وراء ظهر الدولة خشية الوقوع تحت طائلة القانون".

ويعرب واضعو التقرير عن اعتقادهم بأن "الفساد البنوي" هو واحد من أكبر معوقات الإصلاح، حيث أنه يُستخدم بطريقة منهجية لتقويض النشاطين السياسي والمدني، وخلق طبقات ذات مصالح محددة في الواقع الراهن. "ونجد أن القانون والعرف في بعض الدول يجعل الأرض والثروات الطبيعية ملكا للحاكم، ولا يميز بين الصفة الخاصة والعامّة للحاكم على هذا المستوى، بينما تصبح الملكية الخاصة للمواطن العادي منحة من الحاكم. وفي مثل هذا الوضع يصعب الحديث عن الفساد على مستوى الحكم، لأن الحاكم مهما فعل يكون قد تصرف في ما يملك".

وقد أسهم الاعتماد على مبيعات النفط في شيوع الفساد في كثير من الدول. وفي معرض الحديث عن البلدان النفطية، "يتاح للحكم في نمط إنتاج الربيع أن يلعب دور المانع، السخي أحيانا، الذي لا يطلب مقابلا في صورة ضرائب أو رسوم. ويحق لهذا المانع-المانع من ثم، توقع الولاء، في ظل ذهنية العصبية، من رعاياه". وهذه الأنظمة تديم نفسها في السلطة من خلال تمويل أدوات القمع المنظم ووسائل الإعلام".

ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن الفساد لن يُستأصل. "وإذا كانت معالجة الفساد تحتاج إلى إجراءات تشمل، فيما تشمل، إصلاح الأوضاع الاقتصادية وتفعيل القانون وآليات المحاسبة، وضمان الشفافية في الحكم، فإن الفساد البنوي لا علاج له إلا بإصلاح جذري للبنية السياسية".

- **وتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤** هو الثالث في التقارير التي تضعها مجموعة من المفكرين والدارسين العرب المستقلين. وقد شددت التقارير الماضية، التي أثارت جولات من المناقشات الجادة، على أن العالم العربي يعاني ثلاثة من وجوه القصور والنقص الجوهرية في مجالات: حقوق المرأة، والمعرفة، والحرية والحكم. ويركز تقرير التنمية الإنسانية العربي الثالث هذا على الحكم الديمقراطي والخطوات الضرورية لتحقيق الحرية.

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>



www.undp.org/rbas/ahdr

يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

حريات وحقوق أقل للمهمشين

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث أن من يعيشون خارج التيار الرئيسي للمجتمع العربي — سواء أكان ذلك لأسباب ثقافية أو دينية أو إثنية، هم أكثر تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان. وتتحمل الجماعات الفرعية، شأنها شأن المواطنين، كثيراً من اضطهاد الحقوق. غير أن مؤلفي التقرير يرون أن القوانين والسياسات الإدارية أو الممارسات الاجتماعية المتأصلة تسبب لهذه الجماعات مزيداً من الامتهان وانتهاك الحقوق على أساس تلك الخلفيات.

ويشمل هذا الصنف من القهر المزدوج للجماعات الفرعية في البلدان العربية الخليجية عدة فئات يأتي في مقدمتها "البدون"، والمتجنسون. ويُنظر للفئة الأولى كأجانب، وتعامل الثانية كمواطنين من الدرجة الثانية لا يحق لهم الترشح في الهيئات التمثيلية أو التصويت في الانتخابات. والقهر الموجّه بالتحديد لجماعات ثقافية بعينها هو الذي يصنع "ذهنية الأقلية" البغيضة لدى تلك الجماعات ولدى أهل التسلط على حد سواء.

ويشتمل تقرير التنمية الإنسانية العربية على عدد من الأمثلة على معاملة الدرجة الثانية من المواطنين.

- **الاضطهاد في أوضاع النزاع المسلح:** عانت الجماعات الفرعية من اضطهاد سافر في مناطق النزاعات المزمّنة في شمال العراق وجنوب السودان.
- **المحرومون من المواطنة:** تتكرر ظاهرة الاضطهاد نفسها مع فئة "أصحاب البطاقات" التي لا يعرف أفرادها مستقراً لهم في المناطق الحدودية السعودية، والأكراد المحرومين من الجنسية في سورية، و"الأخدام" في اليمن.
- **العمالة الوافدة:** ولا ينجو العمال الوافدون في البلدان العربية النفطية، بمن فيهم العرب، من معاناة بعض أشكال التمييز حسب المعايير الدولية. واشتهرت من بينها مسألنا نظام "الكفيل"، وإساءة معاملة عمال الخدمة المنزلية، خاصة النساء.
- **الأشكال الشبيهة بالرق:** في موريتانيا تعاني طائفة "الحرّاطين" أو الأرقاء المحرّرين، من أوضاع مماثلة. وفي السودان، أقدمت القبائل المختلفة المتورطة في النزاع العسكري على خطف النساء والأطفال من قبائل أخرى تعيش ظروفاً تقرب من العبودية أيضاً.
- **النساء والقهر المزدوج:** فهن يعانين من اللامساواة مع الرجال، ويتعرضن للتمييز أمام القضاء وفي تطبيق القوانين. وما زالت مجالات الإنجاز قليلة رغم تصاعد الجهود للإعلاء من شأن المرأة؛ إذ ظلت مشاركة النساء السياسية محدودة، ولم تنصفها قوانين الأحوال المدنية. وتقف معظم القوانين الحالية عاجزة عن حماية النساء من العنف العائلي، ناهيك عما يجري في مناطق النزاع المسلح مثل السودان والصومال والعراق.

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:
www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧-٩١٧+ ١ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدانَ
بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا،
نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على
هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>



www.undp.org/rbas/ahdr

يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

الحكومات العربية تعاني أزمة الشرعية

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ إن على الأنظمة العربية أن تعالج أزمة الشرعية المزمنة التي تسهم في تفاقم أوضاع الحرية الراهنة إذا ما أريد للحكم أن يستعيد مصداقيته في البلدان العربية.

ويرى التقرير أن أزمة الشرعية الواسعة الانتشار التي تخيم على العالم العربي تدل على إخفاق جماعي عربي في التصدي لقضايا كبرى، من نوع المسألة الفلسطينية، والتعاون على الصعيد القومي، والتدخل الأجنبي، والإسراع في التنمية الإنسانية، والتمثيل الشعبي.

كما تدل هذه الأزمة، على ما يرى مؤلفو التقرير، على الإخفاق في توفير حياة ومستويات معيشية كريمة للمواطنين، سواء في مجال المستلزمات الأساسية للحياة اليومية، أو حقوق الإنسان، أو كليهما، مما خلق مناخا من الضيق، والمعاناة، وعدم الاستقرار. ويُقدّر التقرير أن الحكومات، في بحثها عن مصادر أخرى للشرعية، قد أرغمت على الاعتماد على مزيج من الترغيب والترهيب في التعامل مع مواطنيها.

ومن النتائج التي يخلص لها التقرير:

- **دعم شعبي شحيح:** ففيما تنص أغلب الدساتير العربية على أن سيادة الدولة مستمدة من الشعب أو الأمة، فإن المشاركة الشعبية والتمثيل الكامل للناس بصورة عامة ما زال منقوصين.
- **مصدر الشرعية ليس الشعب:** إن مصدر السلطات هو رئيس الدولة الذي يستمد شرعيته من التقاليد الدينية والقبلية/العشائرية، أو من الحركات الثورية، أو القومية، أو الشعبوية.
- **الشرعية بالابتزاز:** تحاول بعض الأنظمة تعزيز شرعيتها بأن تطرح نفسها باعتبارها أهون الشرّين، أو خط الدفاع الأخير ضد الطغيان الديني أو، بصورة أكثر إثارة، ضد الفوضى وانهيار الدولة - وذلك ما يطلق عليه بعض المراقبين مصطلح "الشرعية بالابتزاز".
- **لا مجال للتعبير:** إن الأساليب المتبعة لتعزيز الشرعية تحول دون وصول الأحزاب السياسية إلى السلطة، وتعوق تنمية وسائل أخرى مشروعة للمشاركة المدنية.
- **الحفاظ على "دولة الثقب الأسود":** تزايد اعتماد دولة "الثقب الأسود" على عناصر التحكم والدعاية، وعلى تهميش النخب عبر أساليب الترغيب والترهيب، وعلى إبرام الصفقات مع قوى عالمية وإقليمية، وكذلك على تحالف كتل إقليمية متضامنة في ما بينها لترسيخ الوضع القائم للنخب الحاكمة، وللحيلولة دون ظهور القوى الجديدة الطالعة.

* * *

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:
www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدانَ
بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا،
نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على
هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>



www.undp.org/rbas/ahdr

يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

نبض الشارع العربي

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — في نطاق التقرير الثالث والأخير من تقارير التنمية الإنسانية العربية، يكشف مسح للرأي العام في خمس بلدان عربية عن أن الناس لا ينعمون بحكم ديمقراطي، مفتوح، شفاف وحامٍ للحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

وارتفعت، في البلدان الخمسة، نسب المجيبين الذين أعربوا عن رضاهم عن تمتعهم بحريات التنقل، والزواج، والملكية، وحرية الأقليات في ممارسة ثقافتها الخاصة. غير أن أقل هذه الحريات تحققاً كان قيام معارضة فعالة، واستقلال القضاء والإعلام، وشفافية الحكم وإمكان مساءلته، ومحاربة الفساد.

وتمثل استطلاعات الرأي العام التي أجريت في الجزائر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، في أواخر عام ٢٠٠٣ محاولة مهمة لقياس التوجهات تجاه الحرية والديمقراطية في العالم العربي، حيث تشح بيانات الرأي العام حول هذه القضايا الجدية. ومع أنه لم يكن بالمستطاع إجراء المسح في عدد من الدول فإن النتائج تقدم صورة حية لأفكار الناس حول الحرية في المنطقة.

وقد عضد المستجيبون للمسح، بقبول واسع، غالبية عناصر مفهوم الحرية المتضمن في الاستبيان باعتبارها من مكونات تصورهم للحرية والديمقراطية. وجاء على رأس هذه المكونات: التحرر من الاحتلال، وضمان حريات الفكر والرأي والتعبير والتنقل. كما استقصى المسح مواقف الناس تجاه حرية الزواج، والمعتقدات الدينية، والانتخابات، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة، وحقوق الأقليات، والتحرر من الفساد.

وعلى الرغم من تباين النتائج بين بلد وآخر، أظهر المسح اتفاقاً عريضاً على عدد من النقاط الأساسية، كما يتضح من المعالم التجميعية التالية لتصور الحرية لدى العرب المعاصرين:

العناصر الجوهرية للحرية: رفع أكثر من ٩٠% من المستجيبين من شأن المكونات التالية باعتبارها العناصر الحاسمة في تصورهم للحرية - التحرر من الاحتلال (٩٦%)؛ حرية الفكر (٩٦%)، حرية الرأي والتعبير (٩٥%)، حرية التنقل (٩٥%)، التحرر من الجهل (٩٤%)، حرية الزواج (٩٣%)، مكافحة الإرهاب (٩٠%)، حرية العقيدة (٩٠%). غير أن المجيبين كانوا أكثر تحفظاً على تضمين مفهومهم لحرية "الأقليات" في الحكم الذاتي، وبدرجة أقل، على وجود معارضة مهمة لها فرصة التأثير على القرار وحق تنظيم الجماعات السياسية المعارضة.

إعلام مستقل: يرى (٨٣%) من المشاركين في استقلال وسائل الإعلام عنصراً جوهرياً للحرية. وفي حين يعتقد (٧%) من المستجيبين في لبنان أن وسائل الإعلام قد أصبحت أكثر استقلالا، فإن (٤٥%) يرون أن استقلالها قد تعثر.

الاحتلال الأجنبي: يقول أغلب الفلسطينيين الذين شملهم المسح، أي نحو (٩٨%)، إن التحرر من الاحتلال أمر جوهري في تصورهم للحرية، ويعتقد أغلب هؤلاء أن الأوضاع لديهم قد تدهورت بفعل الاحتلال والنفوذ الأجنبي وعرقلة حرية التنقل داخل بلادهم. أما في لبنان، فيرى أغلب الناس أن الوضع قد تحسن.

مكافحة الفقر: لم يشعر المجيبون إلا في المغرب وحدها بأن التحسن قد طرأ على الجهود المبذولة لمكافحة الفقر.

الفساد: يرى أكثر المستجيبين في المسح بأغلبية ساحقة أن الفساد قد استشرى واستفحل في بلادهم. ويرى (٣١%) أن الفساد هو الأكثر انتشاراً في الأوساط السياسية. ويحس (٤٠%) أن السبيل الأفضل لتسليك المعاملات الحكومية هو استخدام المحسوبة و "الواسطة" في المنطقة.

المساواة أمام القانون: يعتقد (٩٧%) من الجزائريين، أن المساواة أمام القانون عنصر أساسي من عناصر الحرية.

المساواة بين الجنسين: يرى (٨٠%) أن ثمة مساواة بين الجنسين؛ وارتفعت النسبة في لبنان إلى ما يزيد على (٩٠%).

الحكم الصالح: يشعر نحو (٨٩%) أن اختيارهم لقيادات الحكم المركزية والبلدية عبر انتخابات حرة ونزيهة هو من الأمور الجوهرية لتحقيق الحكم الصالح. وفي لبنان، ترتفع النسبة بين من يربطون بين عنصر شفافية الحكم من جهة، والديمقراطية، والحرية من جهة أخرى إلى أعلى مستوياتها (٩٤%).

التعليم: يقول نحو (٨٠%) إن الخدمات التعليمية مرضية للغاية. ويُعلي المستجيبون في الجزائر، والأردن، والمغرب من شأن المؤسسات التعليمية والتربوية العامة مقارنة مع نظرائها في القطاع الخاص.

حرية المعتقد: تؤيد نسب عالية جداً حرية المؤسسات الدينية في لبنان (٩٥%)، وفلسطين (٩٢%).

التعاون الإقليمي: تعتقد الأغلبية أن خلق "منطقة حرة للتجارة العربية" هي الأسلوب الأفضل لتحقيق تعاون عربي قوي.

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية. للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>



يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

تمهيد الطريق إلى الأمام

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — يتساءل واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية الأخير الثالث: "ما الذي يخبئه المستقبل للعالم العربي؟" وفي معرض الإجابة عن هذا التساؤل، يطرح التقرير ثلاثة سيناريوهات للتغيير في المنطقة العربية.

أطراد الأوضاع الراهنة — ويطلق المؤلفون على هذا البديل مسار "الخراب الآتي". "إن استمرار الأوضاع الراهنة، من عجز تنموي يلزمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن أن يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية. وفي غياب آليات سلمية، ولكن أيضا فعالة، لمكافحة المظالم التي يتمخض عنها الواقع العربي الراهن، تتزايد فرص الاقتتال الداخلي في البلدان العربية". وذلك أسوأ مصير يمكن أن تتمخض عنه الحقبة الراهنة في التاريخ العربي المعاصر. ويرى مؤلفو التقرير أن "السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية لا يرجع إلى الثقافة بقدر ما هو تعبير عن تضافر بني اجتماعية وسياسية واقتصادية عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي إلى افتقار الحركة الديمقراطية إلى قوة دفع حقيقية". ونتيجة لاختلال توزيع القوة بوجهيها، السلطة والثروة، يقاسي أكثر العرب مظالم جمة قد تتحول، نتيجة للتضييق على الحرية، إلى غضب ويأس قد يلجئان بعضهم إلى أشكال من الاحتجاج العنيف.

وقد يفضي ذلك إلى انتقال السلطة في البلدان العربية. بيد أن مثل هذا الانتقال قد يحمل معه العنف المسلح والخسارة الإنسانية. ويحذر المؤلفون من أنه "إذا قدر لهذا الانتقال أن يتحقق، فإن مستقبل البلدان العربية سيحمل معه المزيد من الإخفاقات في ميدان التنمية الإنسانية".

طريق السلامة؛ مسار الازدهار الإنساني — ويرى تقرير التنمية الإنسانية العربية أن بالإمكان تلافى البديل الكارثي. "إن الشروع في عملية تفاوض سلمي حول إعادة توزيع السلطة في البلدان العربية يمثل المقاربة الفضلى للحكم الصالح عبر مرحلة انتقالية"، تتميز بضمان الحرية للجميع؛ وبالمشاركة السياسية الفعالة؛ ودمج جميع الجماعات السياسية والدينية التي تحترم حقوق الآخرين وحررياتهم؛ وبالمؤسسات التي تتمتع بالشفافية وتقبل المساءلة والمحاسبة، وبقضاء مستقل – وستسهم هذه المكونات كلها في ضمان تبدل سلس غير منقطع للسلطة. ويرى التقرير أن هذا النسق هو وحده الكفيل بالإسهام في إزالة المظالم وتأمين الأستقرار والتكافل الاجتماعي.

إن مصطلح "الازدهار" يشير إلى عملية تقضي آخر المطاف إلى "قيام الحكم الصالح، باعتباره الحجر الأساس الذي تقوم عليه النهضة الإنسانية".

أما البديل الثالث، فهو مسار وسط ينطلق فيه الإصلاح من الخارج — وقد يتبلور المستقبل العربي على مسار ما بين البديلين السابقين. ومع أن هذا البديل ليس المسار المثالي، إلا أنه أخذ يكتسب بعض الزخم في الأونة الأخيرة من الدعوة إلى الإصلاح التدريجي المعتدل الذي ترفده مبادرات إقليمية وعالمية. ويقر واضعو التقرير بأنه لا خلاف على أن مبادرات التغيير الوافدة من الخارج تتباين في منطلقاتها وفحواها مع مساعي الإصلاح النابعة من داخل العالم العربي. غير أن التعامل مع هذه المبادرات الخارجية من منطلق الشراكة لا من منطلق الوصاية سيكون مجدياً في جميع الأحوال إذا ما احترمت جميع الأطراف منظومة من المبادئ الأساسية:

- احترام ملكية العرب لهذه العمليات الإصلاحية وقياداتهم لها.
- الالتزام بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان (ولا سيما حق التحرير الوطني).
- القبول بإدماج القوى المجتمعية الفاعلة كافة.
- الالتزام بنتائج تعبير الإرادة الشعبية الحر عن نفسها.

توصيات للإصلاح:

يرمي تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى حفز نقاشات عريضة في المنطقة بهدف تعزيز الحرية وحمايتها بالحكم الصالح. ومن هنا، فإنه يطرح مقترحات عديدة قد تمهد الطريق إلى الحرية، بما فيها الخطوات العملية الفورية التالية:

- إلغاء حالة الطوارئ.
- الاحترام الكلي للحريات/المفاتيح الثلاثة: حريات الرأي والتعبير والتجمع.
- الحفاظ على استقلال القضاء.
- إنهاء جميع حالات التهميش والتمييز ضد الجماعات الاجتماعية والأقليات.

ولتحقيق الشمولية في الإصلاح، يطرح مؤلفو التقرير المقترحات التالية:

- ضمان الحقوق والحريات الجوهرية: على البلدان العربية أن تصادق على العناصر الأساسية لقانون حقوق الإنسان العالمي الذي تحدده معاهدات حقوق الإنسان الدولية. كما أن عليها أن تدرجها وتدمجها في دساتيرها التي ينبغي بالتالي أن تتبلور من خلال أنشطة المجالس التشريعية. ويتوجب إلغاء حالة الديمومة والسلطة المطلقة عن طريق الربط بين السلطة التنفيذية وحكم القانون.
- إقامة وضمان التعددية السياسية: والسماح لجميع التيارات السياسية بما فيها الأحزاب الإسلامية بالتنظيم والمنافسة في المجال العام، طالما ظلت متمسكة بالنهج الديمقراطي وبقبول الرأي الآخر. ويشمل ذلك بالطبع حق التنظيم والمشاركة في انتخابات حرة نزيهة.
- ضمان المساواة بين الجنسين: ينبغي أن تقوي القوانين مبادئ المساواة وتضمن حق جميع النساء في التصويت.

- تمكين منظمات المجتمع المدني، وعدم المساس بها أو تقييدها أو تعريضها للرقابة ولا للضبط الإداري. ويجب المحافظة على ما في هذه المنظمات من الحرية والاستقلال، كما يتوجب ضمان حرية وسائل الإعلام الرسمية.
- حماية الحريات الشخصية: ويتم ذلك بقوانين تضع الضمانات لحماية الفرد، بما في ذلك حماية من الاعتقال غير المشروع، ومن التعذيب، والاحتجاز الإداري، والاختفاء. وبالإضافة إلى ذلك ثمة حاجة لتأكيد "مبدأ حق الفرد في التعويض عن أضرار لحقت به/بها نتيجة لحرمانه من الحرية من خلال السجن أو الاحتجاز الوقائي، أو نتيجة لتوجيه تهمة لهم ثبتت براءتهم منها".

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:
www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>



www.undp.org/rbas/ahdr

يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

أسئلة وإجابات

١- ما الذي يريد واضعو التقرير أن يحققوه؟

من مواطن القصور التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول في العالم العربي فجوة واضحة في مجال الحرية والحكم الصالح. إذ تقف المنطقة العربية على أعتاب مرحلة تغيير تاريخي، ترتفع فيها دعوات الإصلاح الذي سيعين العرب على تحقيق الحكم الصالح، والتنمية، والتحرر من الاحتلال والهيمنة. كما تواجه المنطقة دعوات للإصلاح وافدة من الخارج. ويأمل المؤلفون "أن تذكى محتويات هذا التقرير الحوار المجتمعي في البلدان العربية حول سبل توسيع نطاق الحرية وإقامة الحكم الصالح"، عن طريق إثارة النقاش، والتفكير الخلاق، وروح الابتكار والعمل الجماعي في المجتمعات العربية كافة، ومن جانب جميع القوى الاجتماعية، بما فيها الحكومية. ويشخص التقرير وجوه النقص في ميدان الحرية والحكم العربي، ويوصي بعملية نوعية ستسفر عن إقامة الحكم الصالح. ويرمي التصور المقترح إلى حفز كل واحد من المجتمعات العربية على استكشاف معالم سبيله الخاص المفضي إلى الحرية والحكم الصالح؛ وقد يتم ذلك بتعديل هذا النموذج ليلائم ظروف المجتمع واحتياجاته المتميزة.

٢- ما هي المستخلصات والنتائج الرئيسية من هذا التقرير؟

يخلص التقرير إلى أن أوضاع الحرية والحكم الصالح في العالم العربي تعتورها حالات تتراوح بين الوهن والعجز الخطير. وعلى الرغم من نواحي التحسن المتناثرة في مجال حقوق الإنسان في بعض البلدان العربية، فإن الوضع الكلي لهذا الجانب في العالم العربي خطير وأخذ بالتدهور. إن حالة الحرية وحقوق الإنسان للعرب الذين يرزحون تحت نير الاحتلال، لا سيما في فلسطين، بما في ذلك حق الحياة، تتعرض للانتهاكات خطيرة. وحتى في البلدان العربية المستقلة، فإن ثمة فجوة جديفة في الحرية والحكم الصالح، لأن الأنظمة التسلطية تتشدد بصورة حادة في تقييد الحريات وحق المشاركة السياسية والمجتمع المدني لتضمن عدم قيام معارضة يمكن أن تتحدى أشكال الحكم غير التمثيلية التي تفرضها تلك الأنظمة. كما أن الحقوق الدستورية تتعرض للانتهاك، لأن الأنظمة التسلطية تحكم سيطرتها على القانون وتتلاعب به من أجل تشديد قبضتها على السلطة والحفاظ على مصالحها الخاصة.

٣- ما مدى الدقة في النتائج التي يخلص إليها التقرير عن أحوال الحريات والحقوق الإنسانية والحكم في العالم العربي؟ أليست هذه النتائج مجرد تجميع لتعميمات انطباعية تطرحها جماعة من المثقفين العرب الذين قد يقيمون الأمور من منظورات معينة أو تحيزات خاصة؟

يجمع فريق التقرير ثلثة من أبرز الألمعيين في المنطقة، بمن فيهم الدارسون والباحثون، ونشطاء المجتمع المدني، وصناع القرار. ومن هذا المنطلق، فإن مدخلاتهم تمثل جُماع الخبرة، والمعرفة والمعطيات والتحليلات

التي ترفدها سنوات من الدراسة النقدية، وتقصي الحقائق، والنشر، والنشاط الهادف. وقد اختير الفريق ليمثل مختلف زوايا النظر من حيث مجالات الخبرة، وطبيعة الآراء المحلية التي تنتشر في أرجاء المنطقة العربية. مما لا يفسح المجال أمام هذا الفريق، على تنوع مشاريعه وتشعب وجهات نظره، أن يلتقي على أي خط متحيز واحد. وعلاوة على ذلك، رجع فريق التقرير إلى كم ضخم من المعلومات المنشورة عن الديمقراطية والحقوق في المنطقة، بما فيها الوثائق التشريعية والتحليلات القانونية للدساتير الوطنية، وما يتصل بها من وثائق وعهود واتفاقات دولية. كما أن الأوراق الخلفية غطت البيانات والتحليلات الصادرة عن مؤسسات بحثية محلية وإقليمية، وتلك التي وثقتها الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة نفسها، أو البنك الدولي. ونظراً لما في قدرات الفريق من تعدد وتنوع. فإن الوثائق والتحليلات التي تم الرجوع إليها لا تغطي المواد المنشورة بالعربية فحسب، بل تتجاوزها إلى ما هو مطبوع بالإنجليزية والفرنسية.

٤- إلى أي مدى يمكن أن تكون السياقات الإقليمية والعالمية مسنولة عن المعوقات التي تعترض سبيل الحرية والحكم الصالح في العالم العربي؟

على الصعيد الإقليمي، يتعرض السكان العرب الذين يعانون الاحتلال، ولا سيما في فلسطين، للحرمان من كثير من حرياتهم الأساسية ومن انتهاك حقوقهم الإنسانية. ومن شأن ذلك أن يترك آثاره على الوضع في الدول العربية الأخرى. فهو يقدم للأنظمة السلطوية العربية ذريعة مؤداها أن ثمة تهديدات خارجية تستوجب إرجاء الإصلاح، والتحرك إلى صور للحكم أكثر تمثيلاً للمواطنين. كما أن هذا الوضع يشتم انتباه القوى السياسية وقوى المجتمع المدني ويصرفها عن الجهود الرامية إلى تحقيق الحرية والحكم الصالح، ويدفعها بدلاً من ذلك إلى التحول إلى مساندة الكفاح من أجل وضع حد للاحتلال.

وعلى الصعيد الإقليمي كذلك، تشكل الأنظمة السلطوية شبكة من التعزيزات المتعاضدة في ما بينها بحيث تساعد كل منها الأخرى للحفاظ على سيطرتها السياسية في البلد الذي تتولى الحكم فيه. أما على الصعيد العالمي، فإن الامتيازات التي تتمتع بها بعض القوى الكبرى تتيح لها أن تحول دون تبني القرارات الدولية التي تنفذ أحكام القانون الدولي نفسه، مما يسهم في انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة العربية. يضاف إلى ذلك أن بعض هذه القوى الدولية تساعد على تعزيز مواقع الأنظمة السلطوية عن طريق التحالف معها، إذا توسمت في هذه الأنظمة أدواراً تعينها في "الحرب على الإرهاب". وهذه الحرب، والخطاب الناشئ عنها، وتداعيات المناخ العام الذي تلا هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أسفرت كلها عن تمييز وانتهاك صارخين لحقوق الإنسان ضد العرب والمسلمين في الغرب.

٥- ما هي المعوقات الداخلية التي تعرقل مسيرة الحرية وإقامة الحكم الصالح في البلدان العربية؟

تكمن العقبة الكبرى في وجود سلطات حاكمة لا تمثل الناس ولا تتعرض للمساءلة والمحاسبة. وهذه السلطات تنتقص من الحريات وتنتهك حقوق الإنسان لتحول دون نشوء حركات فعالة تضغط من داخل المجتمع باتجاه البدء بتفاوض سلمي لتداول السلطة، وتبرز معه أشكال للحكم تكون أكثر تمثيلاً للمواطنين وأكثر تعبيراً عن الإرادة الشعبية وأكثر قابلية للمحاسبة والمساءلة أمامها. وثمة معوقات مجتمعية أيضاً تحول دون بروز القوى المدنية والسياسية القادرة على تعزيز الانتقال نحو الحكومة التمثيلية. وتتضمن هذه قوى اجتماعية تخاف الحرية، وتقاليد راسخة تحافظ على الوضع الراهن الذي يقوم على الهيمنة العشائرية وينكر الإبداع؛ ووعياً محدوداً لمبادئ حقوق الإنسان التي لم ترم بجذورها بعد في البيئة الثقافية العربية؛ وضعفاً في المجتمع المدني.

٦- وما هي التوصيات الرئيسية التي يطرحها هذا التقرير؟

يوصي التقرير بأن تقوم البلدان العربية بالتوقيع على جميع الإعلانات، والاتفاقيات، والمعاهدات التي تشكل مجموعها القانون الدولي، وتدخّلها بنوداً وأحكاماً في دساتيرها، وتعبّر عنها في تنظيماتها القانونية. كما تدعو التوصيات إلى البدء بنقل السلطة، على نحو تدريجي متفاوض عليه، إلى حكومات أكثر تمثيلاً للشعب. وتتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية في رفع اليد عن قوى المجتمع المدني، والسماح لها بالحريات/المفاتيح الثلاث: وهي حريات الرأي والتعبير والتجمع، مما سيفضي إلى إثارة نقاش ديناميٍّ حول السبل الكفيلة بتحقيق هذا الانتقال. وينبغي على المثقفين العرب، وطلّاع المجتمع المدني، أن ينفذوا عن أنفسهم غبار العزوف، ويسهموا في خلق إطار فكري وبيئة ثقافية يؤديان إلى الحرية والحكم الصالح. وسيفضي ذلك إلى بزوغ نخبة تمثل قطاعات المجتمع كافة، داخل أوساط الحكم وخارجها على حد سواء، لتتصدر الحركة نحو الحكم الصالح الذي سيؤدي بدوره إلى نهوض عربي. ولا بد لهذه العملية أن تتضمن إصلاح النظام السياسي، بالسماح للمشاركة الشعبية في انتخابات حرة نزيهة تكون نتائجها موضع احترام كامل، وتحقيق الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مما يستلزم احترام استقلال الأخيرة وضمان مأسستها. وما أن يقوم الحكم الصالح، حتى يتوجب الاحترام الكامل للحريات الثلاث المترابطة المتداخلة؛ ألا وهي حريات الرأي، والتعبير والتجمع، وضمانها في البلدان العربية. وينبغي أن تتجسد هذه الحريات الأساسية في الدساتير، وتتمتع بحماية قانونية بحيث يستحيل الانتقاص منها أو حتى إلغاؤها بأية تشريعات، مما قد يؤدي إلى "طغيان الأغلبية" الساعية إلى قمع أقلية ما.

٧- من بين المقترحات المطروحة للإصلاح السياسي الحقيقي، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحاً لممارسة الحكم الصالح؟

يقترح التقرير إجراء فورياً لإصلاح ممارسات الحكم، بمعالجة الأولويات الثلاث المفاتيح: إلغاء حالة الطوارئ؛ إنهاء أنواع التمييز كافة ضد أية أقلية أو جماعة؛ وضمان استقلال السلطة القضائية.

٨- إذا أخذنا بالاعتبار أنه جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية في عدة بلدان عربية؛ ألا يمكن القول إن الديمقراطية والحكم الصالح موجودان في العالم العربي؟

إن تقرير التنمية العربية الثالث ٢٠٠٤ يركز على ترسيخ معاني الحرية والديمقراطية في المنطقة. ولا يمكن للانتخابات الرئاسية والنيابية أن تؤدي إلى حكومة ممثلة للناس إلا إذا كانت نزيهة وحرّة تعكس إرادة الشعب المطلقة السراح، وتتيح لهم فرصة الانتخاب من خيارات. أما الانتخابات الرئاسية التي تطرح للاستفتاء مرشحاً واحداً، أو توضع فيها الترتيبات لصالح السلطة التنفيذية القائمة القادرة على السيطرة على جميع موارد الدولة للحفاظ على مصالحها وإفزاز خصومها وإضعافهم، فإنها لا يمكن أن تُعدّ تعبيراً سليماً عن الإرادة الشعبية. وحين تجري مثل هذه الانتخابات الرئاسية، فإنها ستجدد للرئيس الحالي بأغلبية مطلقة، مع وجود استثناءات مشهودة، كالانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر. أما الاستفتاءات الرئاسية التي يكون فيها الحاكم الحالي هو المرشح الرئاسي الوحيد، فهي غاية في السطحية والضحالة. وتظهر تحديات أخرى في حالة الانتخابات التشريعية، ولا سيما عندما يُحظر قيام الأحزاب السياسية، أو تطوّر الدولة أحزاباً سياسية منافسة للحزب الحاكم. أما الانتخابات البرلمانية، إذا سمح بها، فإنها كانت تعيد إنتاج النخب الحاكمة نفسها. ويفضي ذلك بدوره إلى تحويل المجالس التشريعية إلى أدوات طيّعة يمكن للسلطة التنفيذية الحاكمة أن تستخدمها لتعزيز نفوذها والتكبر وراء واجهات ديمقراطية.

٩- تدعو القوى الدولية الساعية إلى السيطرة على موارد المنطقة إلى إصلاحات ديمقراطية في العالم العربي. ويعتقد الكثيرون في المنطقة أن هذه القوى تنوي الحفاظ على مصالحها الخاصة. ألا يساعد هذا التقرير تلك الدول الأجنبية ويزودها بالذخيرة اللازمة؟

صحيح أن قوى خارج العالم العربي قد استغلت تقرير التتمة الإنسانية العربية الأول والثاني، ولا شك أنها ستستغل هذا التقرير كذلك. غير أن هذا السؤال يقوم على مغالطة منطقية مؤداها أن ما يدفع هذه القوى الخارجية إلى التدخل في الشأن العربي هو نقد العرب لأنفسهم، لا مصالح هذه القوى الأجنبية ومطامعها في المنطقة. إن الضعف الذي انتاب المنطقة العربية هو الذي يمهد لانكشافها وتعرضها للتدخل الخارجي. وما من سبيل أمام العرب للتصدي لهذه المخططات الخارجية وإحباطها إلا بالإقرار بحالة الوهن هذه، وتذليلها عبر النقد الرصين المتوازن المفضي إلى الإصلاح. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز المنطقة وصيانة استقلالها. ويقال من استهداف القوى الخارجية لها.

١٠- في رأي واضعي التقرير، كيف ينبغي أن تكون الاستجابة للمبادرات الأجنبية الداعية إلى الإصلاح في العالم العربي، سياسياً واجتماعياً؟

سيظل العالم العربي، بحكم موقعه الاستراتيجي وموارده، ولا سيما النفط، في بؤرة الاهتمام الحثيث من جانب القوى الكبرى. ومن هنا، فإن العالم العربي لا يمكنه أن يتجاهل مثل هذه المبادرات الخارجية. والسيناريو الذي يفضله هذا التقرير لإحداث التغيير هو أن يتم من خلال عملية إصلاح تنطلق من الداخل. بيد أن السيناريو الأنسب هو أن البلدان العربية التي تحتفظ بروابط حكومية ومجتمعية مع القوى الخارجية قد تتجاوب مع بعض هذه المبادرات الأجنبية. وعلى هذا الأساس، يغدو العرب النازعون إلى الإصلاح أكثر مبادرة ونشاطاً وقدرة على اغتنام الفرص التي تطرحها المقاربات الأجنبية والانطلاق بعملية الإصلاح من الداخل. ومن شأن ذلك أن يجعل عملية الإصلاح ونتائجها منسجمة مع الأهداف والتطلعات العربية، لا مع المطامع والمصالح الخاصة للقوى الأجنبية التي تعرض هذه المبادرات. ويرى واضعو التقرير أن مبادرات الإصلاح الأجنبية قد تسهم بصورة إيجابية في إدخال الحرية والحكم الصالح إلى العالم العربي إذا ما لبثت عدداً من الاشتراطات، وأولها: أن تكون الحرية للجميع، وأن يتوافر الاحترام الكامل لقوانين حقوق الإنسان الدولية، وإلغاء المعايير المزدوجة التي اتسمت بها بعض السياسات الغربية إزاء العالم العربي. والثاني: أن تستن القوى الاجتماعية العربية طريقها الخاص إلى الحرية والحكم الصالح، وأن لا ترضخ للضغوط لتبني أية نماذج جاهزة مسبقاً. والثالث: أن التمثيل الشعبي يجب أن يتمتع بالاحترام الكامل طيلة فترة دمج جميع القوى المجتمعية العربية في نسق الحكم الصالح. والرابع: أن يتأكد الاحترام الكامل لنتائج التعبير عن الإدارة الشعبية، بما يضمن أن تكون هذه الإرادة الشعبية، لا المصالح الأجنبية، هي التي تشكل صورة المستقبل العربي. أما الاشتراط الخامس، فهو أن منطوق الوصاية الذي ميز التفاعل بين القوى العالمية والعالم العربي ينبغي أن يستبدل بالاحترام المتبادل والمشاركة المتساوية.

١١- ما هو تقويم التقرير ل "مبادرة الشرق الأوسط" التي تدعو إلى إصلاح المجتمع العربي من الداخل، والتي تبنتها "قمة الثمانية" في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٤؟

هذه المبادرة نسخة معدلة من وثيقة سميت "مبادرة الشرق الأوسط الأكبر" التي سرّبت إلى صحيفة "الحياة" ونشرت فيها في فبراير/شباط ٢٠٠٤. وقد تعرضت الوثيقة الأولى لانتقادات شديدة لأنها وضعت دون مشاورة العرب، ورفضت الإقرار بأن الاحتلال الإسرائيلي يلحق الضرر بكل من الحرية والتتمة في العالم العربي، ولأنها لم تعط العرب دوراً مهماً في تحديد مسارهم في المستقبل. وقامت الولايات المتحدة بعد ذلك بإعادة تشكيل المبادرة وتسميتها "مبادرة الشرق الأوسط الأوسع" بعد أن شاورت حلفاءها الأوروبيين وبعض القادة العرب. وعلى الرغم من أن المبادرة تقرر وتعترف بأن الإصلاح لا بد أن يتم من داخل المجتمعات العربية وأن يلبي التطلعات العربية، وتشدّد على أهمية حل النزاع العربي الإسرائيلي، فإنها تتطوي على بعض أوجه

القصور. فأهدافها أكثر تحديداً مما كانت عليه في الوثيقة الأصلية. كما أن توصياتها كانت قد أُدرجت في مشروعات قائمة لم تحقق الكثير. وقد تساعد هذه المبادرة على إطلاق سلسلة من الإصلاحات في البلدان العربية. غير أن من المستبعد أن تحقق الإصلاحات القائمة على مثل هذه المبادرات الخارجية فحسب تطلعات الشعب العربية في التحرر الوطني.

١٢- ما هو رأي التقرير في "إعلان عملية الإصلاح والتحديث" الذي أصدرته القمة العربية المنعقدة في تونس في مايو/أيار ٢٠٠٤؟

تضمن الإعلان كثيراً من المواقف السليمة، غير أنه لم يتطرق بصورة موسعة إلى مبادئ الحرية والحكم الصالح من حيث ضمان تداول السلطة والحفاظ على الصالح العام. كما أنه مرّ مرور الكرام على الوسائل الفعالة الكفيلة بتطبيق المبادئ المتبناة.

١٣- ألا يمثل هذا التقرير منظوراً غريباً في أغلبه على قضايا الحرية، وحقوق الإنسان، مما لم يعرفه العالم العربي منذ عدة قرون؟ وألا يعني ذلك بالتالي أن من العبث أن يصرّ هذا التقرير على الدعوة إلى انتقال نحو الديمقراطية في العالم العربي؟

كلا! إن تجليات التعبير عن الحرية ظاهرة وواضحة في السياق التاريخي العربي في مجالات الدين، والسياسة، والأخلاق، والاقتصاد. وتقر النصوص الدينية في الإسلام بالحرية الدينية مع بيان أن " لا إكراه في الدين" (البقرة: ٢٥٦) و "لكم دينكم ولي دين" (الكافرون: ٦). وفي النهج السني، لا كهنوت في الإسلام ولا مؤسسة شبيهة بالكنيسة، ومن هنا فإن مفهوم السلطة الدينية أو الحكم ليس مسألة ذات بال، أما في المذهب الشيعي، فإن مناهج التأويل المعاصرة، (أي الاجتهاد)، تُعلي من سلطة (الأمة) على سلطة (الفقيه). والأمة، بحكم إرادتها، تسبغ على الحكام سلطة محدودة المستوى والفترة الزمنية. وتجسد تأويلات النصوص في الإسلام وفي التاريخ الإسلامي المبادئ الجوهرية التي تساند الحرية والحكم الصالح. ومن الوجهة التاريخية، رفض مناصرو الحرية مبدأ الطاعة لولي الأمر، مستشهدين بأن "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق". ويعتبر القرنان الثالث والرابع الهجريان (التاسع والعاشر للميلاد) "عصر التحرر"، لأن الحرية كثيراً ما تجلت فيهما بصور لم تكن تتفق مع ما كان يُعدّ قواعد تقليدية. وبالمعنى الحديث، ظهرت الحرية في الثقافة العربية إبان القرن التاسع عشر عندما ارتفعت أصوات كتاب ومفكرين من أمثال رفاعة الطهطاوي، أحمد بن خالد الناصري، خير الدين التونسي، وعبد الرحمن الكواكبي، بالدعوة للتحرر من الطغيان العثماني، ومن الاحتلال الأوروبي فيما بعد. وخلال القرن العشرين غدت الحرية في الثقافة العربية تتخذ شكل المطالبة الجوهرية بحرية الفكر والاستقلال الوطني.

١٤- من الشائع في الغرب أن هناك مفارقة بين مبادئ حقوق الإنسان كما يجسدها القانون الدولي من جهة، والثقافة الإسلامية من جهة أخرى. فهل ثمة ما يدعو إلى دعوة البلدان العربية إلى التبني الكامل لحقوق الإنسان، وإدماجها في أنساقها القانونية على نحو ينسجم والقانون الدولي؟

ثمة مفارقة بالفعل. إن بعض البلدان العربية تستحضر خصوصية الوضع العربي لتبرر التخفيف من حدة قانون حقوق الإنسان في أراضيها. ويؤثر هذا التقرير تبني ميثاق عربي لحقوق الإنسان تستمد لحمته وسداه من الثقافة العربية - الإسلامية، ويكون مقبولاً على الصعيد الإقليمي. وصحيح أن ثمة هوة بين بعض جوانب المواثيق العالمية لحقوق الإنسان من جهة، والتأويلات التقليدية للشريعة الإسلامية من جهة ثانية، ولا سيما ما يتعلق بالقوانين المفصلة لعقوبة الإعدام، والمساواة التامة بين الجنسين والتعامل مع الأقليات الدينية. بيد أن الرجوع إلى منطلق الاجتهاد العقلاني الذي ينبع في المقام الأول من مصلحة الأمة الإسلامية قد يفلح في شق الطريق، ويفضي إلى تمهيد السبيل لوضع إطار لحقوق الإنسان في العالم العربي يحترم حقوق الإنسان برمتها، مع التأكيد على أن هوية العرب القومية وتطلعاتهم هي إرث تاريخي ذو أهمية حاسمة في تعريف الواقع العربي ورسم معالمه في المستقبل.

١٥ - بلغت أزمة الحرية والحكم الصالح في العراق مرحلة في غاية الحدة. فما ملامح المستقبل الذي يستشفه التقرير للعراق؟

أوجب الواجبات أن يتمتع الشعب العراقي بسيادته كاملة غير منقوصة، في ظل نسق من الحكم الصالح، وأن يحافظ على وحدته على أساس المواطنة المشتركة. وعلى قوات الاحتلال أن تؤكد التزامها بالانسحاب الكامل من الأراضي العراقية كافة، وأن لا تقدم على إقامة أية قواعد عسكرية دائمة في العراق. وينبغي أن يختار الشعب العراقي، بحرية، نظاماً سياسياً واقتصادياً يقوم على أساس حقوق الإنسان ويلبي طموحات العراقيين، كما يجب اعتبار ما يطرأ على القوانين العراقية من تعديلات إجراءً مؤقتاً سيكون معرضاً للإلغاء أو التأكيد من جانب حكومة ومجلس تشريعي منتخبين.

١٦ - يقول التقرير إن السلطات العربية الحاكمة في المرحلة الراهنة تمثل قوى استبدادية تحتكر لنفسها الصلاحيات السياسية والاقتصادية. ثم يطالب بقيام نخبة سياسية عربية يكون لها موقع الطليعة في الدعوة إلى التغيير والانتقال إلى الحرية والمزيد من الحكم التمثيلي. ألا يمثل ذلك دعوة للشعوب العربية للنهوض واستخدام القوة لاستحداث هذه الإصلاحات، مما قد يسفر عن إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة؟ أن ما يطالب به التقرير لا يمثل بأي حال من الأحوال دعوة لإحداث التغيير بالقوة. بل إنه يدعو، على العكس من ذلك، إلى انتقال سلمي منفاوض عليه من حكم تسلطي إلى حكم أكثر قدرة على التمثيل. ويتصور في مسيرة الإصلاح هذه مشاركة تعم أرجاء المجتمع بأسره، بل تضم الأطراف التي تشارك في الحكم هذه الأيام. والقصد النهائي لهذا التغيير السلمي المحسوب هو تحاشي ما قد ينجم عن تراكم الغضب واليأس في بعض قطاعات المجتمع العربي، ولا سيما في أوساط الشباب الذين قد يحسبون أن جميع الفرص قد فاتت، وكل السبل غدت مسدودة في وجه التغيير السلمي. وستكون الحصيلة النهائية آنذاك عنفاً مدمراً مُتلفاً غير محسوب العواقب.

١٧ - ينحو التقرير بالنقد على حالة الطوارئ القائمة في بعض البلدان العربية. وإذا ما أخذت بالاعتبار أعمال التخريب والعنف المسلح في بعضها، وما تخلفه من تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ألا تجد الحكومات في ذلك مبرراً لفرض حالة الطوارئ وجعلها سارية المفعول؟ تحاول بعض الأنظمة التسلطية العربية أن تعوض عن غياب العقد السياسي الاجتماعي، والافتقار للشرعية التمثيلية، بأن تطرح نفسها باعتبارها السد المنيع الذي يحول دون اندلاع العنف السياسي، وانهيار الدولة وشيوع الفوضى التامة. بيد أن الحل لا يتمثل في الانقضاض على المنشقين واستخدام قانون الطوارئ الذي يسمح بتعليق التشريعات العادية وامتتهان الحقوق الإنسانية والحريات. ذلك أن هذه الأعمال كلها تغذي حالة الغضب التي تفضي إلى العنف. وعلى كل حال، فإن حالة الطوارئ بقيت سارية المفعول في بعض الدول العربية سنين عديدة بعد زوال التهديدات التي أدت إلى فرضها أول الأمر. ويعتقد مؤلفو تقرير التنمية العربية الثالث للعام ٢٠٠٤ أن الإكسير الوحيد الفعال لمواجهة الإرهاب يتمثل في السعي لتحقيق التنمية العادلة والحكم الصالح على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدانَ
بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا،
نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على
هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>